منظمة التحرير تندد بإبعاد جيش الاحتلال فلسطينيين عن شرق القدس

عباس يجمد التحركات الدبلوماسية ضد إسرائيل

الرئيس الفلسطيني محمود عباس

الأراضي المحتلة – «وكالات»: نددت هيئة شئون الأسرى والمحررين في منظمة التحرير الفلسطينية، أمس الإثنين، بإبعاد إسرائيل مواطنين فلسطينيين عن شرق مدينة القدس، واعتبرتها «جريمة حرب».

وقال رئيس الهيئة عيسى قراقع، في تصريح صحفي، إن «إسرائيل أبعدت منذ منتصف الشهر الماضي خمسة فلسطينيين خارج القدس والمئات عن أبواب المسجد الأقصى والبلدة القديمة في المدينة المقدسة».

وأضاف قراقع، أن «قرارات الإبعاد شملت معتقلين فلسطينيين سابقين لدى إسرائيل ونواب من المجلس التشريعي الفلسطيني وصحفيين وتمت وفق شروط وإجراءات صارمة».

واعتبر ذلك «سياسة خطيرة تنتهك القانون الدولي وتعتبر جريمة حرب، وتستهدف تفريغ القدس من سكانها وممارسة ضغوطات لتهجير السكان».

وأكد أن «سياسة الإبعاد سواء خارج منطقة السكن أو خارج البلاد انتهاك كبير للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية ولقرارات الأمم المتحدة خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، واتفاقية جنيف الرابعة 1949، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان».

ومن جهة أخرى، وجهت فعاليات وهيئات فلسطينية في شرق القدس دعوات للمصلين الفلسطينيين للاعتصام والرباط في المسجد الأقصى غدا الثلاثاء، تزامنا مع سماح الحكومة الإسرائيلية لأعضاء الكنيست (البرلمان) بالدخول إلى المسجد.

وتزامنت الدعوات مع نداء عاجل وجهته المرجعيات الدينية في القدس إلى عموم الشعب الفلسطيني وسكان القدس بـ «شد الرحال صباح غد إلى المسجد الأقصى بهدف إعماره والحفاظ عليه، وصد أي اعتداء محتمل يمكن أن يتعرض إليه».

واعتبر بيان صادر عن المرجعيات الدينية قرار حكومة إسرائيل بإعادة السماح لأعضاء الكنيست بالدخول إلى الأقصى «استفزازي وغير شرعي أو قانوني»، مشيرة إلى أنه «صادر عن سلطة غير مسؤولة فالأقصى للمسلمين وحدهم».

من ناحية أخرى قالت مصادر فلسطينية مطلعة، إن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، قرر الاستجابة لنصائح عربية بإعطاء الإدارة الأمريكية الحالية فرصة أطول لتقديم خطة سلام.

ونقلت صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أمس الإثنين، عن المصادر القول، إن عباس قرر تأجيل أي تحركات فلسطينية في مجلس الأمن والأمم المتحدة ومؤسسات أخرى ضد إسرائيل حتى لا يُتهم بأنه عرقل السلام وأحبط المبادرة الأمريكية قبل أن تبدأ.

وأكدت المصادر أن رئيس الوفد الأمريكي الذي زار المنطقة الأسبوع الماضي، جاريد كوشنر، طلب من عباس والقادة والمسؤولين العرب إعطاءه فرصة لتقديم خطة سلام ودفع عملية جادة في المنطقة.

وبحسب المصادر، فقد «قدم العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، وزعماء آخرون النصيحة لعباس بالتروي، على الرغم من الغموض الأمريكي والمواقف التي تبدو منحازة لإسرائيل، حتى لا يصبح (الرئيس الفلسطيني) كمن خرب المساعي الأمريكية، وتظهر إسرائيل كطرف راغب في السلام بخلاف الفلسطينيين».

وقال مسؤول فلسطيني للصحيفة إن «التوجه الأمريكي غير واضح تماما حتى الآن»، وأضاف: «نحن لسنا ضد سلام عربي إسرائيلي إذا كان هذا هو المقصود، لكن ليس قبل إنهاء الصراع وإقامة الدولة الفلسطينية».

وكان كوشنر، التقى في جولة الأسبوع الماضي بالرئيس عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، وزعماء آخرين في الجولة التي قادته، أيضا، إلى المملكة العربية السعودية والأردن ومصر وقطر والإمارات.

بنغلاديش تعيد 141 من مسلمي الروهينغا إلى ميانمار

مسلمو الروهينغا على الحدود البنغلاديشية

دكا – «وكالات»: قال مسؤولون أمس الإثنين، إن قوات الحدود أعادت 141 من مسلمي الروهينغا لميانمار، حيث كانوا يحاولون العبور إلى بنغلاديش عقب وقوع أعمال عنف طائفية مميتة في ولاية راخين في ميانمار.

وقال قائد القوات شبه النظامية الليفتانت كولونيل عريف الإسلام، إن القوات أعادتهم إلى ميانمار أثناء محاولتهم دخول بنغلاديش على متن قارب دون وثائق سفر صالحة.

وقد عززت بنغلاديش من الإجراءات الأمنية، بعدما احتشد الآلاف من مسلمي الروهينغا على الحدود عقب مقتل نحو 100 شخص في هجمات وعمليات مضادة بين مسلحين مشتبه بهم وقوات الأمن الميانمارية الجمعة.

ويقول السكان في مناطق حدودية، إن الرجال والنساء والأطفال من الروهينغا يريدون بشدة العبور إلى بنغلاديش، إذ انه ليس لديهم مكان بديل يذهبون إليه.

وقال مدير مجلس الحكومة المحلية في منطقة جومدوم جاهانجير عزيز، إن أكثر من 5000 شخص يقيمون في منطقة خط الحدود، الفاصل منذ السبت الماضي.

وأضاف «القوات لا تسمح لأحد بعبور هذا الخط»، موضحا أن الكثير من اللاجئين تمكنوا من دخول بنغلاديش باستخدام طرق بديلة، ثم توجهوا إلى مخيم في كوتوبالونغ، حيث يعيش عشرات الآلاف من اللاجئين الذين وصلوا في وقت سابق في ظروف صعبة.

ويذكر أن أكثر من مليون من مسلمي الروهينغا يعيشون في ولاية راخين، وتعرضوا لعقود من الاضطهاد، بما في ذلك فرض قيود على حرية الحركة.

البرلمان الأوروبي: ضخ 6 مليارات يورو في ليبيا و60 بإفريقيا للقضاء على الهجرة والإرهاب

رئيس البرلمان الأوروبي أنطونيو تاجاني

طالب رئيس البرلمان الأوروبي، الإيطالي انطونيو تاجاني، زعماء فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، الذين يعقدون قمة في باريس الإثنين، للنظر في مكافحة الهجرة غير الشرعية من افريقيا عبر ليبيا، في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي، برصد اعتمادات مالية ضخمة للقضاء على جذور المشكلة مرة واحدة وإلى الأبد، وإغلاق الجسر البحري الليبي نحو أوروبا، بتخصيص 6 مليارات يورو لمساعدة ليبيا، وضخ استثمارات بما بين 50 و 60 مليار يورو على المدى الطويل في القارة الأفريقية.

وأوضح المسؤول الأوروبي في تصريحات نشرتها صحيفة لاريبوبليكا الإيطالية الإثنين، قبل القمة الأوروبية المنتظرة، ان ليبيا ومعها القارة الأفريقية، ستبقى مشكلة أوروبية كبرى إذا لم تعمل أوروبا على حل المشكلة بطريقة جذرية، وذلك بضخ استثمارات مالية كبرى لمساعدتها على التصدي للهجرة، ودعم اقتصادها، مطالبا أوروبا بتأمين ما لا يقل عن 6 مليارات يورو لفائدة ليبيا، على غرار تركيا، التي تعهدت بالتصدي لموجات الهجرة غير الشرعية عبر اراضيها بفضل هذا الدعم المالي.

وأضاف المسؤول الأوروبي، أن المطلوب من أوروبا تخصيص استثمارات ضخمة للنهوض باقتصاد الدول الأفريقية الأخرى، على المدى الطويل عبر استثمارات تتراوح بين 50 و 60 مليار يورو، لمساعدة الدول المعنية في القارة الأفريقية على التحول الاقتصادي الحقيقي، الكفيل بكبح جماح الراغبين في الهجرة بحثا عن ظروف اقتصادية أفضل.

وقال تاجاني: «ضخ بضع الملايين ولو بالعشرات في اقتصاديات الدول الإفريقية، غير كاف للقضاء على الظاهرة، وعلى أوروبا أن تضع برنامجا حقيقيا وجديا لمساعدة افريقيا».

ويسؤاله عن دور المساعدات المالية في التصدي لموجات المهاجرين عبر ليبيا، قال رئيس البرلمان الأوروبي إن «أوروبا وضعت على ذمة تركيا 6 مليارات يورو لإغلاق طريق الهجرة عبر دول البلقان، والآن جاء الدور على ليبيا، يجب أن ندعم ليبيا فورا بـ 6 مليارات مبدئية، ثم الاستثمار في خطة أكثر تعقيدا وشمولية تهم كامل القارة الإفريقية».

وردا على المشاكل الأمنية، والاضطرابات التي تمر بها ليبيا، التي تمنع وضع مثل هذه البرامج، قال المسؤول الأوروبي إنه وعلى العكس تماما يعتقد أن هذه «الاستثمارات يُمكنها المساعدة على مزيد التقارب بين طرابلس وبنغازي، خاصة بين اللواء حفتر الذي من المرجح تعيينه قائدا عاما لكل القوات المسلحة الليبية، على أن يحتفظ السراج بالقيادة السياسية، وبدعم من مختلف القبائل خاصة قبائل الجنوب».

وأشار المسؤول الأوروبي إلى أن بعض التمويلات الفورية التي ينادي بها «يجب أن تذهب إلى بعض الدول المجاورة لليبيا، مثل النيجر أو تشاد، لإغلاق الممر الليبي، وعلى ذكر تشاد، عندما التقيت بالرئيس التشادي منذ فترة قصيرة، أكد لي أن داعش ينوي إرسال مقاتلين ومسلحين، عبر هذه المناطق في اتجاه أوروبا مرورا بليبيا، لارتكاب جرائم إرهابية وتنفيذ عمليات دموية على الأراضي الأوروبية، لذلك يجب التعجيل بوضع خطط للاستثمار يمكنها الحد من هذا الخطر الذي يُهدد أوروبا نفسها».

الأمم المتحدة تتحرك لحماية المدنيين في جنوب السودان

قوات أممية في جنوب السودان

جوبا – «وكالات»: اتجهت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان للقيام بدور أكبر في حماية المدنيين الذين وجدوا أنفسهم وسط اتون حرب أهلية بدأت قبل أربع سنوات وذلك بعد انتقادات على مدى سنوات لفشل المهمة الذي أدى إلى عزل قائدها العسكري العام الماضي.

وخلال العام الحالي انفلت قوات الأمم المتحدة في جنوب السودان عاملين في مجال الإغاثة وموظفين في الأمم المتحدة خلال هجمات كما انقذت مدنيين من الخطف على أيدي جماعات مسلحة واقتحمت حواجز أمنية لتتقدم إلى موقع مذبحة.

وقال خبير جنوب السودان في مركز المدنيين في الصراع (سيفيك)، لوران سبينك، والذي يعمل انطلاقا من الولايات المتحدة «تم إنجاز الكثير لتحسين قدرة البعثة على تحقيق التكليف بحماية المدنيين».

كان جنوب السودان أحدث دولة مستقلة في العالم عندما استقل عن السودان عام 2011 في اعقاب صراع طويل.

غير أن الدولة الجديدة سرعان ما انزلقت إلى حرب أهلية بعد أقل من عامين وذلك بعد أن عزل الرئيس سلفا كير المنتمي لقبيلة الدنكا نائبه ريك مشار وهو من قبيلة النوير.

ومنذ ذلك الحين سقط عشرات الآلاف من القتلى ونزح 3.5 مليون مواطن من سكان البلاد البالغ عددهم 12 مليون نسمة عن بيوتهم لتصبح تلك أكبر أزمة لاجئين في افريقيا منذ أحداث الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994.

مع انتشار الحرب تدفقت الأسر على قواعد قوات الأمم المتحدة بحثا عن الحماية، واصبح أكثر من 210 آلاف يعيشون في مثل هذه القواعد ويخشون العودة لبيوتهم.

وفيما بين ديسمبر 2013 ويوليو 2016 قتل أكثر من 100 مدني و4 من جنود حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في هجمات على قواعد الأمم المتحدة لم يرد فيها جنود حفظ السلام على النيران أو فروا أو تأخروا في الرد وذلك حسب بيانات الأمم المتحدة ومركز المدنيين في الصراع.

غير إن بعثة الأمم بدأت تأخذ تدريجيا موقفا أكثر تشددا وذلك بفضل وصول رئيسها الجديد ديفيد شيرر الزعيم السابق لحزب العمال النيوزيلندي في يناير.

وقال شيرر: «نحاول جعل حفظ السلام مهنة ردع أقوى».

وتبرهن عدة حوادث على هذا التغيير. ففي أبريل انتشر جنود حفظ السلام في قرية أبوروك الواقعة على النيل.

وبعد وصولهم انسحب المتمردون وتوقف هجوم للقوات الحكومية كان سببا في نزوح 20 ألفا من المدنيين. ثم تدخل رجال الإغاثة لوقف نقشي الكوليرا.

وفي ذلك الشهر نفسه توجه جنود حفظ السلام إلى توريت في الجنوب الشرقي لحماية دار أيتام تأوي 250 طفلا.

وتكرر تدخل جنود حفظ السلام من منغوليا في بنتيو الشمالية لإنقاذ مدنيين من الخطف على أيدي جماعات مسلحة هذا العام ومنها حادث أطلقوا النار خلاله.

وقال بيتر راوش، الذي يعيش في مخيم أمام قاعدة الأمم المتحدة في جوبا «حدث تحسن». وقبل عام اغتصب جنود من القوات الحكومية عشرات النساء اللائي فارمن بالخروج إلى ما وراء سور المخيم بحثاً عن الطعام.

وأضاف أن «الكتيبة الأثيوبية ظهرت منطقة عازلة وتعمل على التأكد من حماية النساء عندما يخرجن لجمع الحطب».

وقالت الأمم المتحدة، إن عدد الجرائم الخطيرة مثل الاغتصاب والقتل بالقرب من المعسكر انخفض من نحو 48 جريمة في الشهر إلى ما بين واحد و5 جرائم منذ فتح المنطقة العازلة في نهاية نوفمبر.

تعمل قوات حفظ السلام في جنوب السودان منذ ما قبل الاستقلال غير أنها وجدت نفسها موضع انتقاد كثيرا بعد تفجر الحرب من جانب جماعات إغاثة قالت إنها لا تبذل جهداً كافياً في حماية المدنيين مثل جماعة أطباء بلا حدود.

وقبل عام تجاهل جنود حفظ السلام في قاعدة الأمم المتحدة الرئيسية في جوبا نداءات يائسة للمساعدة عندما هاجمت قوات حكومية فندقاً على بعد ميل وقتلت أحد العاملين في مجال الإغاثة واغتصب جنودها عاملات أخريات.

وفي الأيام التالية اغتصب جنود حكوميون عشرات من نساء قبيلة النوير خارج القاعدة نفسها، ونشرت عشر منظمات إغاثة بيانا مشتركا اتهمت فيه جنود حفظ السلام بالتقاعس عن تنظيم دوريات كافية في المنطقة.

وقال مدير جنوب السودان لدى منظمة كير الخيرية، فريدريك مكراي، في ذلك الوقت إن «عجز قوة الأمم المتحدة عن حماية المدنيين يهدد بإضعاف أي محاولات لتحقيق السلامة والأمن في البلاد ويجعل من المستحيل على وكالات الإغاثة الإنسانية توفير المساعدة المطلوبة بشكل عاجل».

وفي النهاية فتحت الأمم المتحدة تحقيقا أدى إلى عزل قائد قواتها الكيني الجنسية جونسون أونديكي، في نوفمبر. وردا على ذلك سحبت كينيا قواتها من بعثة حفظ السلام.

استمر العنف رغم تنشيط عملية حفظ السلام. وتضم بعثة الأمم المتحدة 12 ألف جندي مسلح وتزيد ميزانيتها على مليار دولار. غير أن هذا لا يكفي لتسيير دوريات في دولة يماثل حجمها حجم فرنسا ويقل طول الطرق الممهدة فيها عن 300 كيلومتر.

وقال شيرر، إن انتشار قوات حفظ السلام على مساحة شاسعة جعل من الصعب إرسال بعض الجنود إلى باجاك وهي معقل للمتمردين في الشمال الشرقي حيث أدى هجوم حكومي إلى نزوح الآلاف وأرغم عشرات من العاملين في مجال الإغاثة على الجلاء عن المنطقة منذ يوليو.

ولم تتدخل دوريات الأمم المتحدة في مدينة واو في الشمال الغربي في أبريل (نيسان) عندما قامت ميليشيا متحالفة مع الحكومة من قبيلة الدنكا بتفتيش البيوت وأعدمت 16 فرداً على الأقل من أعراق أخرى.

ومن أسباب المشكلة أن الأمم المتحدة تحتاج إلى موافقة حكومة جنوب السودان على وجودها. ومن الممكن أن يؤثر ذلك على سير التحقيقات أو التدخلات التي تستهدف قوات حكومية.

وفي الأسبوع الماضي منعت الحكومة إقلاع طائرات تابعة للأمم المتحدة بعد نزاع على نشر قوات إضافية قوامها 4000 جندي لدعم مهمة حفظ السلام.

وأضاف أن الحكومة ترفض قبول القوة الجديدة.

وأكد المتحدث باسم الرئاسة اتني ويك اتني «الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون مستقلة بالكامل في بلد ذي سيادة..ويتعين عليها أن تعمل بالتعاون مع الحكومة..فلا يمكنها أن تدير حكومة موازية».

ونفى أن قوات الحكومة قتلت مدنيين أو أساءت إليهم.

وقال اتني «الحكومة...لا يمكن أن تفعل شيئا يضر بالمدنيين ويتطلب قدوم أحد لحمايتهم».

وقد رد شيرر على بعض الحواجز الأمنية بضغط علني، كما لجأ إلى إذاعة الأمم المتحدة للمطالبة بفتح الطريق إلى ملجأ أيتام توريت وأمر جنود حفظ السلام بالتمسك بمواقفهم عندما تعترض قوات طريقهم.

غير أن البعض يرى أن تدخل الأمم المتحدة جاء متأخراً. فلم يصل جنودها إلى أبوروك حتى أبريل بعد فترة من بدء الهجوم الحكومي في يناير.

وفي الوقت نفسه قالت منظمة العفو الدولية إن قوات حكومية قتلت مدنيين وقصفت المنطقة وأحرقت البعض أحياء في بيوتهم.

الشرطة الألمانية تداهم منزلي شخصين يشتبه أنهما يخططان لهجمات

برلين – «وكالات»: سمح المدعون الاتحاديون في ألمانيا للشرطة أمس الإثنين بمداهمة منزلي ومقري عمل شخصين يشتبه في تخطيطهما «لأعمال عنف خطيرة تهدد الدولة».

وذكر مكتب المدعي الاتحادي في بيان إن المشتبه بهما ساورهما الخوف من أن سياسات الهجرة الألمانية ستتسبب في إفقار البلاد، لذا شرعا في تخزين الغذاء والذخيرة والتخطيط لهجمات.

وقال البيان: «اعتبر المشتبه بهما الأزمة التي خلقها من تفاقمها فرصة لاحتجاز رهائن من ممثلي اليسار وقتلهم بأسلحتهما».

وأضاف أن المداهمات ستجري في ولاية مكلنبرج فوربومرن شرق البلاد.

وذكر البيان أن الشرطة ستنفذ مداهمات أيضا لمنازل أشخاص على صلة بالمشتبه بهما. وكان المشتبه بهما على تواصل مع أشخاص آخرين عبر غرف دردشة.